

تجليات نظرية نحو النص عند المفسرين: دراسة تطبيقية على أسلوب الحال في النظم القرآني

علي سلامة عبدالحليم أبوشريف

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز،

الخرج، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٧/١/١٤٣٨هـ، وقبل للنشر في ١٨/٥/١٤٣٨هـ)

الكلمات المفتاحية: نظرية نحو النص، أسلوب الحال، النظم القرآني.
ملخص البحث: يعالج البحث في مضمونه توظيف النحاة والمفسرين لأسلوب القرآن الكريم مجموعة من الوسائل والأطر التي خدمت المعنى القرآني، وكشفت عن تفسيرات توقف عندها نحو الجملة زمنياً غير قصير، والتي انبثقت فيما بعد عن نحو يُعنى بالنص كبنية كلية متكاملة يفسر بعضه بعضاً ينطلق من نحو الجملة، ويحمل وظائف أوسع وصلاحيات أكبر وتحولات ذات قيمة دلالية أدت إلى قراءة أعمق أضواء جوانب معرفية كانت تحملها النصوص، ثم يستعرض البحث مجموعة من الأساليب القرآنية التي جاء فيها صاحب الحال متعددًا وقد استدعى فيها المفسرون هذه الوظائف في قراءة النص والخرج بمعنى قد يلامس المراد أو يقترب منه.

The Manifestations of the Syntax Theory for Commentators: An Empirical Study on The Adjectival Styles in The Quranic Context

DR. Ali Salama Abdel Halim Abu Sharif

*Assistant Professor in the Arabic Department at Sattam bin Abdulaziz University in Al-Kharj,
Al-Kharj, Saudi Arabia*

(Received 7/1/1438H; Accepted for publication 18/5/1438H)

Keywords: The theory , syntax of text, Depictive Quran text.

Abstract: Numerous frameworks and approaches have been proposed by grammarians and exegesis scholars in the critical study of the style of the Glorious Qur'an. These frameworks have been based greatly on what can be called sentence-level syntax. However, it can be claimed that sentence-level structure was not effective in the exegesis of the Quranic meaning of different expressions. In the light of this argument, this study addresses the issue of employing text-level structure in the study of the Quranic meaning. This is an approach that is concerned with the study of the text as an integrated construct that goes beyond the sentence level where each constituent gives explanations to other text elements, starting from the sentence-level. The hypothesis is that text-level syntax is a more integrated approach that can give a deeper understanding of the Quranic meaning which will ultimately reveal deeper conceptual aspects within the text. The study is based on investigating a number of the verses and expressions of the Qur'an where Quranic exegesis scholars adopted text-level grammar methods in explaining the closest intended meaning within these Quranic expressions.

مقدمة

البحث أن نحو النصّ يحمل وظائف أوسع وصلاحيات أكبر، وتحولات ذات قيمة دلالية أدت إلى قراءة أعمق أضاءت جوانب معرفية كانت تحملها النصّوص، لم يستطع نحو الجملة التنقيب عنها واستخراج دوائنها؛ وذلك لأنّ نحو النصّ ليس لديه قواعد معيارية يفرضها على كل نصّ، وإنّما يراعي في وصفه وتحليله للنصوص عناصر لم توضع في الاعتبار، ويستعين في قراءته بقواعد دلالية ومنطقية إلى جانب القواعد التركيبية المتداولة محاولاً استخلاص قواعد كلية دقيقة للأبنية النصّية وقواعد ترابطها.

وهذا تكون قد فتحت مجالات أمام نحو النصّ ما كان له أن ينجزها بدقة لو التزم حد الجملة كي يتسنى له من خلالها صياغة قواعد تمكنا من قراءة النصّوص النحوية.

والقارئ للتراث اللغوي والأدبي العربي وتناول اللغويين والنحاة يجد تأصيلاً دقيقاً لعناصر هذه النظرية وما تتضمنه من أسس ومفاهيم استخدمها النحاة والمفسرون في توجيه تراكيب هذا التراث، وقد انتقى البحث تعدد صاحب الحال في النظم القرآني كمثال على تناول المفسرين لبنية النصّ كوحدة متكاملة وليس مجزأً مما أثار في كشف المكنون وبيان المراد وقد اقتضى البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وثبت للمصادر.

لم تعد القراءة التقليدية للنصوص كافية لاستخراج معانيها واستنباط دلالتها؛ لأنّ أكثرها يدور في فلك الجملة من حيث وصف مفرداتها وضبط تراكيبها والعناية بها، وإنما تخطت هذه القراءة الجملة في محاولة لربطها بالنصّ المنجز التي هي إحدى لبنات، حيث أصبح النصّ يشكل مفهوماً مركزياً في الدراسات اللسانية المعاصرة؛ وذلك لأنّ النصّ هو وحدة التبليغ والتبادل، أو الصورة الكاملة والأخيرة التي أرادها المتكلم لمتلقيه، من هنا انبثقت الدراسات اللسانية المعاصرة عن نحو يعنى بالنصّ، لا يتوقف عند حدود الجملة، ولكنه يسعى لاحتواء النصّ وقراءته قراءة نحوية دلالية تداولية تجعل للسياق والموقف اللغوي دوراً أساسياً.

ويعني الباحثون بنحو النصّ: مجموعة القواعد النحوية النصّية التي تنظم بناء النصّ، وبهذا يختلف عن نحو الجملة ولا ينشق عنه، بل يستمد منه ما يضمه من تصورات ومفاهيم وأشكال؛ وذلك لأنّ "كثيراً من الظواهر التي تعالج في إطار النصّ كانت محور كثير من البحوث النحوية السابقة التي كانت تعد الجملة أكبر وحدة في التحليل النحوي". (بحيري ٢٠١٠م، ١٥٦).

ولا يتسع المجال لسرد الفروق التي يختلف فيها نحو الجملة عن نحو النصّ، ولكنّ الذي يؤكده

في القرن السابع على يد ابن الخباز الموصلية (٦٣٩هـ)،
ورضي الدين الأسترباذي (٦٨٦ هـ)، وابن هشام
المصري (٧٦١ هـ)، حسب ما تيسر لدي من قراءة
في التراث النحوي.

فلم يأت تعريف لمصطلح (الجملة) في كتاب
سيبويه (١٨٠هـ) المنتج الأول للدرس النحوي،
ولكن أول تعريف للجملة عند النحاة برز واضحاً
لدى أبي العباس يحيى بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) عندما
قال: "وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة
يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب"،
(المبرد، دت ٨/١) ومن هنا أخذ النحاة هذا التعريف
وأطلقوه على الكلام مراداً به الجملة، فهذا أبو الفتح
ابن جني (٣٩٢هـ) يعرف الكلام بأنه: "كل لفظ
مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون
الجملة" (ابن جني دت ١٨/١)، ثم يؤكد هذا
التعريف رابطاً بين الكلام والجملة فيقول: "الكلام إنما
هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها
المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه
الصناعة الجملة على اختلاف تركيبها" (٣٣/١)، وعلى
هذا جرى كلام أئمة النحويين كالإمام عبد القاهر
الجرجاني (٤٧١هـ) وأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)
الذي عقد مسألة من مسائله الخلافية في النحو برهن
فيها على أن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة.
(العكبري ١٤١٢هـ، ٣٥).

في المقدمة رسمت خطة البحث، وفي التمهيد
تناولت مصطلحات البحث بالبيان والتحليل.
أمّا المبحث الأول فتناول نظرية نحو النَّص بإيجاز
غير مغل، ثم جاء المبحث الثاني كدراسة تطبيقية على
أسلوب الحال وتعدد صاحبه في القرآن الكريم.

ويؤكد الباحث أنه لم يقف على دراسات سابقة
تناولت تعدد صاحب الحال وتعيينه في ضوء هذه
النظرية. وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي
التحليلي من خلال عرض الأساليب القرآنية التي
تعدد فيها صاحب الحال، ثم دراستها من خلال أقوال
المفسرين.

الله أسأل أن يجعل هذا العمل خطوة تفتح الطريق
لدراسة نصية دقيقة وعميقة لأسلوب القرآن تكشف
جهود القدماء في خدمة القرآن، وتبرز جهود
المعاصرين في بيانه.

التمهيد: يجدر بالبحث - قبل تناول نظرية نحو
النَّص في الدراسات اللسانية الحديثة ومعالجتها من
خلال أسلوب الحال في القرآن الكريم وكيف برزت
هذه النظرية في تناول النحاة للحال وتحديد صاحبه
عندما يأتي متعدداً - أن يعرف بالجملة ومفهومها في
التراث النحوي والدرس اللساني المعاصر.

تعريف الجملة:

ظل مصطلح الجملة متدنّياً بعباءة الكلام قرابة
خمسة قرون من تاريخ النحو العربي لم يفرق بينهما إلا

مرادف لها " (ابن هشام ١٩٩٢م ٤٣١/٢)، وقال في موضع آخر: " اعلم أنّ اللفظ المفيد يسمى كلامًا، وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليها، وأنّ الجملة أعم من الكلام، فكل كلام جملة ولا ينعكس". (ابن هشام ١٤١١هـ، ٦٧).

والذي يظهر أنّ ابن الخباز والرضي وابن هشام محقون في هذه التفرقة الدلالية، فقد اصطلح النحاة على أن قولنا: (إن قام زيد) جملة وهي ليست مفيدة، فدل على أنّ الكلام يكون جملة، والجملة لا تكون كلامًا، وأنّ الجملة قيدها التركيب، وأنّ الكلام قيده الإفادة.

ولم تخرج الجملة في الدرس اللساني المعاصر عن هذا التعريف فهي وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليًا واحدًا، (حميدة ١٩٩٧، ١٤) أو كما يقول برينكر: يمكن أن تعرف الجملة بأنها: وحدة لغوية تتشكل من فعل محمول بوصفه المركز التركيبي وسلسلة من مواقع أركان الجملة... " (برينكر ١٤٢٥هـ، ٣٤).

ورغم تعدد تعريفات اللسانين المعاصرين للجملة فإنّ هناك شبه إجماع على اعتبارها وحدة الكلام الصغرى وقاعدتها، تقوم على عملية إسنادية، تشمل على مكونين هما: المسند والمسند إليه. (الصبيحي ١٤٢٩هـ، ٦٧-٦٨).

(النص) في الدلالة اللغوية:

جمعت المدونة اللغوية لدلالة كلمة (نص) من التراث اللغوي معاني عدة، منها: (الظهور)؛ لقول

يقول الدكتور محمد حماسة عبداللطيف: "وقد ظلت أصداء هذه التسوية تتردد حتى عصرنا الحاضر، إذ يسوي صاحب النحو الوافي بين الكلام والجملة، فقد عرفهما بتعريف واحد قائلاً: "الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل". (حماسة ١٤١هـ-٢٠).

إلا أنّ ابن الخباز الموصلبي (٦٣٩هـ) لم يرتض هذه التسوية ويرى أنّ هناك فرقًا بين (الكلام) و(الجملة) التي أشار إليها بمصطلح (كلم) قائلاً في أقسام اللفظ: "وقسم يسمى كلمًا ولا يسمى كلامًا، كقولك: (إن قام زيد) فهذا كلم؛ لأنه ثلاث كلمات، وليس بكلام؛ لأنه غير مفيد؛ لافتقار (إن) إلى جملة أخرى تكون جوابًا لها، وقسم يسمى كلامًا ولا يسمى كلمًا كقولك قال زيد فهذا كلام؛ لأنه مفيد" (ابن الخباز دت ١/١٤٢)، ثم جاء من بعده الإمام رضي الدين الاسترياضي (٦٨٦هـ) وأكد أنّ كل كلام يكون جملة، أما الجملة فلا تكون كلامًا، وفقه رضي في التفريق بين هذين المصطلحين ينبع عنده من أنّ الجملة قد تكون مقصودة لذاتها أو لا، فلا تعد كلامًا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أما الكلام فلا بد أن يكون مقصودًا لذاته. (الرضي ١٤١٤هـ، ١/١٨).

وقد استلهم ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) هذا الفقه بين المصطلحين فقال في مستهل دراسته لأحكام الجملة: "شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أخص منها لا

يعني أن (النَّص) الترتيب والتتابع والتماسك. (ابن منظور ١٤١٤هـ، نصص).

نخلص من تتبع الدلالة المعجمية لمفردة (نص) في تراث اللغة إلى أن فيها معنى: الظهور، والتركيب، والاقتصاد، والثبات، وعلو المصدر.

(النَّص) في اصطلاح علم اللغة النَّصي:

استقرار هذه الدلالة المعجمية التي تمخض عنها التراث اللغوي العربي لدى الباحثين جعل مصطلح النَّص واضحاً في أذهانهم وهم يحاولون تعريفه.

فهو قطعة من الكلام، تمثل أكبر وحدة لغوية، وظيفتها نقل الأفكار إلى الآخرين، يتم التواصل عن طريقها بين الكاتب والمتلقي.

وقد حظي النَّص بجملة من التعريفات التي اختلفت في اتجاهاتها وطرق تحليلها، والتي انبثقت في النهاية عن اتجاهين متوازيين في دراسة بنية النَّص وتركيبه:

الأول: ينظر إلى النَّص من حيث الامتداد والترابط، فالنَّص "نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض" (بصل ١٩٩٤م ع ٦٦، ٣٧)، أو "حوار جيد التكوين، تتعالق كل أجزائه بعضها ببعض" (عبدالمجيد ٢٠٠٦م، ٧٠)، أو كما يقول (برينكر) في أحد تعريفات النَّص بأنه "تتابع متماسك من الجمل" (برينكر ١٤٢٥هـ، ٢٠) أو: "ترابط مستمر للاستبدالات النحوية" (بحيري ٢٠١٠م، ١٢٤)، وقد

صاحب اللسان "كل ما أظهر فقد نص"، وكذلك (الثبات) كما جاء في الرواية عن عمرو بن دينار أنه قال: "ما رأيت رجلاً أنصَّ للحديث من الزُّهري، أي: أرفع له وأسند". فكلمة "أرفع" التي جاءت عن عمرو بن دينار تعني رفع الحديث إلى صاحبة، أما كلمة "أسند" تعني الدقة في الرواية وعدم التدخل لا باللفظ ولا بالمعنى، ومما يؤكد دلالة الثبات في كلمة (نص) ما نقل عن الليث أنه قال: "النَّصنصة إثبات البعير ركبته في الأرض وتحركه إذا هم بالنهوض".

ومن الدلالات المعجمية الواردة في متن كتب اللغة لكلمة (نص): علو المصدر، وهو ما عبر عنه صاحب اللسان بـ"التوقيف" في قوله: "النَّص: الإسنادُ إلى الرَّئيسِ الأكبر، والنَّص التَّوقيفُ" بمعنى أن هذا الشيء ثابت لا يتغير، يرفع إلى صاحبه دون تبديل أو تحريف. وجاء في اللسان: "نص الأمر: شدته" مما يوحي أن الشد والاستقصاء التام من سمة النَّص الغالبة عليه، وأنه كلما كان مشدوداً مقتصدًا كان بناؤه محكمًا، يقول الإمام عبد القاهر: "إذا قلت: رأيت أسدًا"، كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت: رأيت رجلاً هو والأسد سواء، في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدّة البطش وأشبه ذلك" (الجرجاني ١٤١٣هـ، ٧٠/١)، وفي قول ابن منظور: "ونصَّ المتاعَ نصًّا: جعلَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ" دلالة أخرى من الدلالات التي عبر بها عن كلمة (النَّص) في اللغة مما

اليوم خمر وغدا أمر " (الميداني دت، ٤١٧/٢) وقد تتجسد في أقل من جملة، كما هو الحال في التنبهات والإشارات والعناوين والإعلانات...

وهذا المستقر الثابت في تعريف الكلام عند النحويين العرب، فقد حصروا تعريف الكلام في أنه: "القول المفيد بالقصد" (ابن هشام ١٩٩٢م، ٤٣١/٢)، وأجمله ابن مالك في عبارته المشهورة في ألفيته في قوله: "كلامنا لفظ مفيد كاستقم".

المبحث الأول: نظرية نحو النص

مما لا شك فيه أن التراث النحوي بكل ما يضمنه من قواعد وأنظمة وتصورات ومفاهيم يعد الأساس الفعلي الذي بنيت عليه نظرية النص. وأن الدراسات اللغوية قدمت تحليلات جزئية مهمة استفاد منها النّصيون في دراسة الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وضوابط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب، وغير ذلك من الظواهر التي نوقشت باستفاضة في نحو الجملة.

إلا أن هذه الدراسات لم تخرج عن إطار الجملة، وأن كثيرًا من الظواهر التركيبية ما زالت لم تفسر تفسيرًا كافيًا مقننًا لارتباطها بحدود الجملة. ويعد النّصيون بتغير الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر لو عُولجت في إطار أكبر من الجملة، وهو النص.

تبلورت هذه التعريفات في تعريف اللغوي الأمريكي (دي بوجراند)، للنص بأنه "فعل اتصالي تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير، هي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلامية، والمقامية، والتناص" (دي بوجراند دت، ٢٥).

وقد اعتمد هذا التعريف كثيرًا من الدارسين العرب لعلم لغة النص، منهم الدكتور سعد مصلوح، والدكتور سعيد بحيري، والدكتور صبحي إبراهيم الفقي، والدكتور أحمد عفيفي، والدكتور أشرف عبد البديع (عبدالراضي ١٤٢٩هـ، ٢٥).

وقد صنفت هذه المعايير السبعة على ثلاثة أقسام:

— معايير تعني بصلب النص، وهما المعياران: الأول والثاني.

— معايير تعني بمستعملي النص (المنتج — المتلقي) وهما معيارا القصد والقبول.

— معايير تعني بالسياق المادي المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير الإعلام والمقامية والتناص.

الاتجاه الثاني: وهو النظر إلى النص من زاوية الدلالة لا من حيث الامتداد وهذا يتمثل في تعريف (هالدي) (ورقية حسن)، فالنص عندهما عبارة عن "وحدة دلالية لها معنى في سياق معين" (عبدالمجيد ٢٠٠٦هـ، ٦٨)، ليس شرطها أن تتكون من عدة جمل، بل قد تتجسد هذه الوحدة الدلالية في جملة واحدة كقول امرئ القيس: "

يحاول نحو النص أن يتخطى حدّ الجملة وذلك من خلال التركيز على اعتبارات أخرى تجعله يتجاوز نظام الجملة الجزئي كالبحث عن اتئلاف المعاني بين التراكيب الأساسية داخل الاستعمالات اللغوية، والإشارة إلى عملية الفهم والتأثير والتنقيب عن الروابط الداخلية والخارجية في النص.

إنّ ارتباط نحو النص بتحليل الخطاب جعله يحوي في مناهجه مذاهب نقدية جديدة تركز على النص كبنية كلية، خرجت به من طور الشرح للمفردات، وبيان دلالتها إلى النص وما يحيط به من ظروف وسياقات وفضاءات ومعان متعاقبة قبلية وبعديّة مراعيًا في ذلك كله ظروف المتلقي وثقافتها، وأشياء أخرى كثيرة تحيط بالنص. (عفيفي ٢٠٠١م، ٣٧).

من الوظائف المهمة التي أوكلها النصيون إلى نظرية النص (نحو النص): شرح كيفية قيام النص بوظائفه، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج البيانات النصية المعقدة في مرحلة الأداء وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي. (بحيري ٢٠١٠م، ١٦٤).

مكونات النص وطرق تحليله:

إذا كانت الجملة بركنيتها الأساسيين (مسند إليه — مسند)، تعدّ اللبنة الأولى في النص، فلا يمكن أن يعدّ النص مجموعة من الجمل إلا إذا توافرت فيه عدة اعتبارات تجعله يتجاوز حد الجملة الجزئي التقليدي،

وذلك لأنّ نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ومن ثم يلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية توضع إلى جوار القواعد التركيبية، يحاول من خلالها أن يقدم صياغات كلية للأبنية النصية وقواعد ترابطها.

لقد اهتم علم اللغة النصي في دراسته النحوية للنص بظواهر تركيبية مختلفة من أهمها، علاقات التماسك النحوية بين أجزاء النص، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، وحالات الحذف، والجملة ذات الدلالة التفسيرية، والإحالات الضمائية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة، ولا يمكن تفسيرها إلا من خلال وحدة النص الكلية.

ومن المهام المسندة لنحو النص في الدراسات النصية الحديثة والذي لم يستطع نحو الجملة إنجازها بصورة كاملة هي إعادة بناء شكلية للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة، وذلك عن طريق صياغة قواعد تمكنا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح وتزويدنا بوصف للأبنية وذلك لقصور نحو الجملة في تقديم نماذج كاملة لهذه الكفاءة اللغوية.

كما يهدف نحو النص إلى العناية بالجوانب الدلالية والتواصلية التي أغفلها نحو الجملة والتي لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص.

يحتويه النص من إشارات اتصالية، وإنما تسهم جوانب أخرى غير لغوية في بيان هذه الإشارات تتمثل في الروابط الدلالية، والاتصال، والسياق، "وعلى اللغوي المفسر أن يستعين بعناصر أخرى تختلف الاتجاهات في وصفها، وإن اتفقت على أنها ترجع أساساً إلى تصورات غير لغوية من علوم أخرى متداخلة مع علم النص تداخلاً شديداً" (السابق: ١٢٩).

ويتكون النص من أبنية صغرى تضمها بنية كبرى، يربط بينهما وحدة الموضوع، فالصغرى هي الخبر في نحو: (الكتاب فصوله مترابطة)، و(الكتاب ينتفع به)، والكبرى هي البنية المكونة من المبتدأ وما أخبر عنهما، يقول ابن هشام الأنصاري: "وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق)، صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق)، كبرى باعتبار (غلامه منطلق)، وصغرى باعتبار جملة الكلام " (ابن هشام ١٩٩٢م، ٢/٤٣٨).

نص ابن هشام السابق يُعطي دلالة واضحة على أن بنية النص هي التي تحكم على وحدتها، فقد تكون البنية صغرى وكبرى في وقت، كبرى باعتبار ما تحويه، وصغرى باعتبار ما فوقها، وهذا ما يؤكده الدرس اللساني المعاصر، يقول اللغوي الشهير (فان دايك):

منها وجود تآلف في المعنى بين التراكيب الأساسية، ووجود إشارات تدل على الفهم والتأثير، وروابط تكشف عن عالم النص الداخلي والخارجي، فالنص إذن بهذه الصورة لا يتكون من عدة جمل متتابعة تتجاوز الحد الشكلي أو الحجمي للجمل، وإنما المقصود تجاوز النمط التركيبي إلى مستوى دلالي وموضوعي وسياقي وتواصلي؛ لأن الغرض من التركيب هو "الاتصال، والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى (صوتية - صرفية)، ولا بعرض العلاقات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي" (دي بوجراند ٢٠٠٧م، ٤).

من هنا تكمن القيمة الحقيقية للنص في دلالاته على إنشاء موقف اتصالي ناجح، لا اعتبار فيه بطول النص أو قصره.

وينظر الباحثون في علم لغة النص إلى أنه يتكون من مستويين، الأول: أفقي، وهو عبارة عن وحدات نصية صغرى تربط بينها علاقات نحوية، ومستوى رأسي وهو عبارة عن تصورات كلية تربط بينها علاقات تماسك دلالية ومنطقية، "ومن ثم يصعب أن يعتمد في تحليل النص على نظرية بعينها، وإنما يمكن أن تتبنى نظرية كلية تتفرع إلى نظريات صغرى تحتية تستوعب كل المستويات" (بحيري ٢٠١٠م، ١٤١)، وأن المفردات اللغوية التي تتكون منها الجمل ومن ثم النصوص ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة لما

ويتفق الباحثون في علم لغة النص على أن الوقوف على مكونات النص وتحديد العناصر اللغوية وغير اللغوية هو الخطوة الأولى نحو تحليله؛ لأن علم لغة النص يرى أن مهمته "وصف الشروط والقواعد العامة لتكوين النص" (برينكر ٢٠٠٥هـ، ١٧).

كما تعدُّ عملية فهم النصوص ومن ثمَّ تحليلها نموذجًا لفهم اللغة أكثر من إنتاجها؛ لأنَّ فهم النص يعني امتلاك عمليات التواصل (المرسل والمستقبل)، فالعلاقة بين النص والقارئ تحتاج إلى إيضاح تسهم اتجاهات تحليل النص فيه من خلال اهتمامها بعملية القراءة. (بحيري ٢٠١٠م، ١٨٣).

وأهم ما يميز تحليل النصوص في نظرية نحو النص هو الاعتماد على ملاحظة التعالق والترابط بين الأبنية الصغرى والبنية الكبرى الكلية، وهو ما يسمّى بمحاولة الكشف عن الربط الدلالي بين التتابعات الجمالية المكونة للنص، إذ يعتمد التحليل الدلالي على المستوى الأعلى الشامل للنص، ثم يتدرج بعد ذلك إلى التتابعات الثانوية في النص، ويظهر هذا جلياً في أساليب الحذف في القرآن الكريم وتقدير المحذوف الذي يعتمد على الربط الدلالي للنص.

لقد عُني علم النص بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة، كمعرفة الموضوع الأساس الذي يعالجه النص، والجوانب المحورية الأساسية التي تبرز قيمة الموضوع، ثم إبراز وسائل الإحالة والتماسك

"إن مفهوم البنية الكبرى يبدو نسيباً؛ فهو يميز بنية ذات طبيعة عامة نسيباً بالنظر إلى أبنية خاصة على مستوى أدنى آخر... ونطلق على البنية الكبرى الأعم في النص الكلي ببساطة: البنية الكبرى للنص، على حين يمكن أن يكون لأجزاء نصية معينة أبنيتها الخاصة بها، ونتيجة لذلك تتشكل بنية متدرجة ممكنة للأبنية الكبرى على مستويات متباينة" (فان دايك ١٤٢١هـ، ٧٥-٧٦).

وإذا كان اللغويون عدوا الدلالة مكوناً أساساً من مكونات النص، ولا يمكن أن يوصف أي "تتابع جملي بأنه نص إلا حين يمكن أن يفسر بأنه مترابط، وبأنه متماسك من الناحية المضمونية - الموضوعية" (برينكر ٢٠٠٥هـ، ٢١)، فإن السياق يمثل الجانب الآخر من تكوين النص، كما يقول (فان دايك): "يجب أن نقف على رؤية عميقة في بنية السياق - أيضاً - إلى جانب نظرة عميقة في بنية النص" (بحيري ٢٠١٠م، ١١٦)؛ لأنَّ السياق هو وظيفة النص التي لا تنفك عنه، ولا يمكن الفصل بينهما.

ويرى النصيون أن النص لا يأتي على صورة واحدة، فقد يكون مكتوباً وقد يكون منطوقاً، وقد يكون مفتوحاً وقد يكون مغلقاً، ويخضع المنطوق والمكتوب للتحليل النصي مادامت المعايير النصية متوافرة فيها. (الفقي ١٤٢١هـ، ١/٥٧).

وتجاوزها إلى ما وراءها، وجميعها يجسد الحاجة إلى نوع أرقى من النحو هو في جوهره نحو مقامي، ولكنه ذو جهاز تحليلي مركب، قادر على أن يصف التركيب اللغوي للنص أو الخطاب" (عبدالراضي ١٤٢٩هـ، ٧٥)، ولن يتمكن هذا الجهاز من تلبية المراد منه إلا إذا كان قادرًا على:

— وصف البنية التركيبية (القواعدية) للنص فيما وراء الجملة.

— تحليل مكونات النص (الصوتيات — الكلمات — العبارة — الجملة الصغرى — الجملة — الفقرة — النص)، وصفًا يتصف بخاصية الهرمية.

— تشخيص خاصية التماسك في النص.

— وصف البعد المضموني الشأني (البؤري).

— تشخيص الخصائص الأسلوبية للنص.

— تشخيص الغايات الإستراتيجية للنص.

هذه خلاصة ثمرة جهد الباحثين في علم اللغة النصي، ومحاولتهم لتقديم نظرية شاملة لنحو يخدم الجملة والنص معًا، محاولًا إيجاد تفاعل حيوي بين منتج النص ومتلقيه مستخرجًا دلائل اللغة من بواطن النصوص وذلك من خلال ربط النص بوظيفته؛ وذلك لأن وظيفة النص هي "الغرض الذي يحققه نص ما في إطار موقف تواصل" (برينكر ٢٠٠٥م، ١٠٧).

والسياق، وغيرها من العناصر النصية، كالتربط النصي الذي يجمع بين عناصر نحوية ظاهرة، وعناصر أخرى تُستقى من علوم هي في الأصل متداخلة مع النحو. فلم يعد الدرس النحوي يُعنى بالمستويات اللغوية الأولية كالنحوية والصرفية والدلالية من خلال وصف كل ظاهرة وتحليلها في إطار مناهج تتسم بالموضوعية فقط، " وإنما تعدت مهمته إلى الاهتمام بالاتصال اللغوي، وأطرافه، وشروطه وقواعده، وخواصه وآثاره، وأشكال التفاعل ومستويات الاستخدام، وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصية في المتلقي، وأنواع المتلقين وصور التلقي، وافتتاح النص وتعدد قراءته" (السابق ١٨٢).

وإذا كان النحويون الأوائل قد تعاملوا مع تراثهم الأدبي من خلال مراحل ثلاث، مثلت المرحلة الأولى لديهم دراسة علم تراكيب الجمل، وهو النحو التقليدي بمفهومه الأولي، وإن كان قد اتسع ليشمل مسائل صرفية أو صوتية لها تعلق بتراكيب الجمل. وجاءت المرحلة الثانية أعم وأشمل فتناولت في النص كل ما يتصل بقواعد اللغة والدلالة، ثم تطورت المرحلة الثالثة التي تحطت وصف المباني والمعاني الوظيفية للغة إلى تشخيص المقام وربطه بالاستعمال اللغوي، وهو ما يُسمى بعلم المعاني خاصة وعلوم البلاغة عامة، فإن النصيين اليوم يرون "أنها جميعًا تقع دون المراد؛ لأنها تدور جميعًا في فلك الجملة، لا

وولد؛ لأنه كان يمكن أن يخلق ويولد غير أشهل وغير قصير" (٢٠١٠م، ٩/١١).

الثاني: التأكيد، وهو ما يسميه النحويون بالحال المؤكدة، التي لا تفيد معنى جديداً وإنما يُؤتى بها لتقوية معنى تحتويه الجملة، وهذه الحال قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة، نحو (زيد أبوك عطوفاً)، أو مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء: ٧٩)، أو معنى فقط نحو: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (١٥) (مريم: ١٥)، أو مؤكدة لصاحبها، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: ٩٩)، وهذه الحال يجوز أن تأتي غير منتقلة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا﴾ (الأنعام: ١٥٣)، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (البقرة: ٩١)، "فهذه أحوال مؤكدة لا مبينة؛ لأنه لم يَنْبَهُمْ ما قبلها فتكون مبينة لها، وإنما هي مؤكدة لما قبلها" (أبوحيان ٢٠١٠م، ٩/١٢).

وكون مجيء الحال بنوعيها (المبينة - المؤكدة) مشتقة هو الأصل والغالب في استعمال العرب، لكنه ليس بوصف لازم لها، فمما جاء منها غير مشتق قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ (النساء: ٧١)، أي: جماعات متفرقة، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنْفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ (النساء: ٨٨)، ومنه أيضاً ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ﴾ (الأعراف: ٧٣)، ويعلل النحويون لذلك

ومما يحسب للباحثين في علم لغة النص أنهم لم يهتموا جهد أسلافهم من النحاة والبلاغيين واللغويين والمفسرين الذين قاموا على دراسة التراث اللغوي قرابة أربعة عشر قرناً من الزمان، ووصفهم تناوهم للنص ووسائلهم في ذلك بأنها "من أدق الوسائل التي يمكن بها تفكيك البنيان سواء كان على مستوى الكلمة الواحدة، أم الجملة، أم العبارة، أم النص، وهي التي تتيح إدراك المضمون الفكري أو الدلالة المقصودة من إنشاء التركيب" (عبدالرحمن ١٩٩٨م، ٥).

المبحث الثاني

تعدد صاحب الحال وتعيينه في النظم القرآن

الحال في الدرس النحوي هو وصف يأتي لبيان هيئة صاحبه، الأصل فيه أن يكون مشتقاً، منتقلاً، فضلة، يجوز الاستغناء عنه، وحكمه النَّصْب. نحو: (أقبل العمال نشطين)

ويؤتى بالحال في النص لواحد من أمرين:

الأول: التأسيس، ويعني به النحاة "الحال المبينة" وهي التي تضيف معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا عند ذكرها، نحو: (وقف الأسد في قفصه غاضباً)، و (وقد هدأ حين رأى حارسه مقبلاً)، وهذا النوع يشترط فيه الانتقال أو شبهه، نحو: (خلق زيد أشهل)، و (وُلِدَ قصيراً)، يقول أبو حيان "فالشهولة والقصر ليسا من الأوصاف المنتقلة، لكنها شبيهة بالمنتقلة، فقد خلق

بقولهم: " إِنَّ الْحَالْ خَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَالْأَخْبَارُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا اشْتِقَاقٌ وَلَا انْتِقَالَ بِاتِّفَاقٍ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا فِي مَعْنَى الْخَبْرِ " (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٤٢٦/٣).

والغرض من مجيء الحال في الجملة بيان هيئة صاحبه، سواء كان فاعلاً، نحو: (جاء العامل نشيطاً)، أو مفعولاً، نحو: (أكلت الطعام ناضجاً)، أو هما معاً، نحو (فحص الطبيب المريض جالساً). أو غيرهما، نحو: (البرد قارساً ضاراً)، و(الشمس شديدة مؤذية)، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وألا يأتي مضافاً إليه؛ "لأنَّ الحال خبر من الأخبار، فكما يشترط التعريف في المخبر عنه؛ لأنَّ به حصول الفائدة غالباً، فكذلك يشترط في صاحب الحال" (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٤٤٤/٣)، و"لأن المضاف إليه مكمل للمضاف، وزائد عليه؛ لأنه واقع منه موقع تنوينه الزائد عليه، فالعمدة هو الأول المضاف لا الثاني المضاف إليه" (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٤٦٠/٣).

وقد استثنى النحاة صوراً لتذكير صاحب الحال وردت في أساليب لغوية فصيحة يجمعها رابط الفائدة، كما كانت النكرة لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً إلا مع حصول الفائدة، منها:

— أن يتأخر، وتتقدم عليه الحال كما جاء في قول كثير عزة:

لمية موحشاً طلل... يلوح كأنه خلل^(١)

— أن يتخصص بوجه من وجوه التخصيص، كالتخصيص بالوصف في قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ ﴾ (الدخان ٤-٥)، أو بالإضافة، نحو ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ لِيُنذِرَ ۝١٠ ﴾ (فصلت: ١٠)، وإذا خصصت النكرة قربت من المعرفة، فيصح نصب الحال منها.

— أن يقع بعد نفي أو شبه نفي، فمن النفي في القرآن الكريم: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤ ﴾ (الحجر: ٤) ومن شبه النفي: النهي في قول الشاعر:

لا يركنن أحد إلى الإحجام

يوم الوغى متخوفاً للحمام^(٢)

أو الاستفهام، نحو:

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لنفسك العذر في إبعادها الأمل^(٣)

(١) انظر الكتاب لسبويه ١٢٣/٢ معاني القرآن للفراء ١٦٧/١، وقد شرحه البغدادي في الخزانة ٢٠٩/٣ ٢١١.

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي ٣٥/١، دار القلم، بيروت.

(٣) من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٢/٢، وأبي حيان في التذييل ٦٣/٩، والشاطبي في المقاصد الشافية ٤٤٨/٣.

ومن الثاني قوله - عز وجل - ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (النحل: ١٢٣)؛ وذلك لأن "العرب تعامل غير جزء الشيء معاملة الجزء إذا كان ملتبسا به" (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٣/٤٦٤).

تعدد الحال وصاحبها:

يربط النحويون في دروسهم بين أحكام الحال والخبر، معللين ذلك بأن "الحال خبر من الأخبار"، ويقولون: إذا "كان الخبر يتحد تارة، نحو (زيد قائم)، ويتعدد أخرى، نحو: (زيد ناظم ناثر وعالم شاعر)، كان الحال كذلك أيضًا، فيجوز أن يتعدد كما كان ذلك في الخبر، فتقول: (لقيت زيدًا راكبًا مصاحبًا بكرًا مفارقًا عمرًا)". (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٣/٤٨٢).

ولتعدد الحال مع صاحبها صورتان في اللغة: الأولى: أن تكون الأحوال مجتمعة في اللفظ، سواء أكان العامل واحدًا وعمله واحدًا - أيضًا - كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي ﴾ (النحل: ١٢) (٣) أو العامل واحدًا وعمله مختلفًا، نحو: (لقيت زيدًا مسرعين).

وقد يتعدد العامل مع اتحاد العمل نحو: (جاءني زيد وأتاك أخوه مسرعين)، وقد يتعدد العامل ويختلف

أما مجيء صاحب الحال مضافًا إليه فقد اشترط الدرس النحوي له شروطًا استقاها من التراث الأدبي عند العرب، هي:

— أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، قال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ (يونس: ٤)، ومنه قول الشاعر:

تقول ابنتي: إن انطلقك واحدا

إلى الروع يوما تارك لا أبا ليا^(١)

وقد استنبط النحويون جواز مجيء الحال من المضاف إليه بأنه معمول المضاف ومقصود في الكلام، "فهو في الحقيقة خارج عن كونه من المضاف إليه". (الشاطبي ٢٠٠٧م، ٣/٤٦١).

— أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه أو كجزئها، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ (الحجر: ٤٧)، وأنشدوا للفنند الزماني

وطعن كفم الزق ... غدا والزق ملآن^(٢)

وذلك لأن المضاف إذا كان جزءًا من المضاف إليه، صار كأنه هو، فإن الحال من المضاف إليه الذي هو عين الكلام.

(٣) بالرفع: قراءة عبد الله بن عامر، وحفص عن عاصم والنصب في قراءة الباقرين وأبو بكر عن عاصم، انظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

(١) البيت لسلامة بن جندل في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٤ / ١ طبعة دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٣هـ.

(٢) من مختارات أبي تمام في ديوان الحماسة، انظر شرحها للتبريزي ص ٧.

تعدد الحال وإفراد صاحبها في القرآن الكريم:

تتنوع الحال وتتعدد صورها في أسلوب القرآن الكريم؛ وذلك لأنها وصف في المعنى، قال تعالى: ﴿ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾ (الأعراف: ١٨)، ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِیَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴾ (٤٢) مَهْطِعَاتٍ مُّقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾ (إبراهيم: ٤٢-٤٣)، ولم يقف التعبير القرآني عند تعدد الحال المفردة، بل تعداها إلى صور شملت تراكيب اللغة، فقد جاءت مفردة مع شبه جملة مع مفردة في قوله تعالى: ﴿ وَأَضْمَمَ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾ (طه: ٢٢)، ومفردة مع جملة فعلية في قوله تعالى: ﴿ یَوْمَ يُفْخِخُ فِي السُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ (١٠٢) يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾ (طه: ١٠٢-١٠٣)، ومفردة مع جملة اسمية كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَنِينَ مَرْضُوضًا ﴾ (٤) (الصف: ٤)، ومفردة مع جملتين اسميتين، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا نُنَادَىٰ عَلَيْهِ ءَابُنُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ (٧) (لقمان: ٧)، وتنوعت في أسلوب واحد بين الإفراد

العمل، نحو: (هذا سعيد مع بكر مارين).

الصورة الثانية: تعدد الحال، وتعدد صاحبها، وفي هذه الحالة يرى النحويون أنه "يجوز أن يلي كل حال صاحبها، ويجوز أن يتأخرا عن صاحبها" (أبو حيان ٢٠١٠م، ١٣٦/٩). ومثّلوا للأول بقولهم: (لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا)، ومثّلوا للثاني بقولهم: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) على أن (مصعدًا) حالًا من زيد، و(منحدرًا): حالًا من (التاء)؛ لأنّ فيه اتصال أحد الحالين بصاحبها، وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، ومن ذلك قول الشاعر:

وإناسوف تدركننا المنايا

مقدرة لنا ومقدرينا^(١)

فمقدرة حال من (المنايا)، ومقدرين حال من الضمير المنصوب في (تدركننا)، هذا إذا خيف اللبس؛ لأنّ الحال تلي صاحبها، ثم تأتي الثانية بمنزلة الاستدراك فإن أمن اللبس جاز جعل الأولى للاسم الأول والثانية للاسم الثاني، كما في قول امرئ القيس:

خرجت بها نمشي تجر وراءنا

على أثرينا ذيل مرط مرحل^(٢)

(١) من معلقة عمرو بن كلثوم شرح المعلقة السبع للزوزني ص ١٧٢.

(٢) من معلقة امرئ القيس، شرح المعلقة السبع للزوزني ص ٢٧، تح محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ، والشاهد: قوله: (أمشي تجر) فإنها =

= جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله: (أمشي) فصاحبها تاء المتكلم في قوله (خرجت)، وأما قوله: (تجر) فصاحبها (هاء) الغائبة في قوله: (بها) وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبها معتمدًا في ذلك على قيام القرينة.

بالنحلة في الآية السابقة: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي
مِنَ الْجِبَالِ بَيْوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ
الشَّمْرَاتِ فَاَسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ﴾.

فقد نقل ابن جرير الطبري عن مجاهد في تأويل
الآية أن الطرق هي المذلة فلا يتوعد عليها مكان
سلكتها، ونقل عن قتادة أن النحلة هي المذلة المطيعة
(الطبري ١٤٢٠هـ، ١٧/٢٤٩)، واستمد أصحاب
كتب إعراب القرآن ودراسة نصه قولهم في هذه المسألة
من هذين التأويلين مما جعلهم يقولون فيها بثلاثة
أقوال:

الأول: يجوز أن تكون السبل هي المذلة أو النحلة
هي المنقادة، وهو قول الجمهور كالزنجشري وابن عطية
وأبي حيان والسمين الحلبي وغيرهم^(١)، يقول
الزنجشري: " (ذُلُلًا) جمع ذلول، وهي حال من السبل؛
لأن الله ذللها لها ووطأها وسهلها، كقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي
جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ
وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ (الملك: ١٥)، أو من الضمير في
(فَاسْلُكِي)، أي: وأنت ذلل منقادة لما أمرت به غير
ممتنعة" (الزنجشري ١٤٠٧هـ، ٢/٦١٩)، وكأن
السياق يحتمل المعنيين، فلا مانع عندهم أن تكون
السبل هي المذلة، أو النحلة هي المنقادة.

والجملة الاسمية والإفراد والجملة الفعلية في قوله
تعالى: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ
﴿٤٣﴾ خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ (المعارج: ٤٣-٤٤)،
أو جملتين فعليتين في قوله عز وجل: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي
قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَىٰ أَنْ نُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾
(المائدة: ٥٢)، أو جملة فعلية مع اسمية، قال تعالى:
﴿ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ (القصص: ٣١)، أو
فعليتين يتوسطها جملة اسمية، نحو: ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ
يَلْتَقِيَانِ ﴿١١﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ ﴾ (الرحمن: ١٩-
٢٠)، هذا كله لا مانع في الحال، يقول الرضي: "جوز
الجمهور - وهو الحق - أن يجيء للشيء الواحد
أحوال متخالفة متضادة كانت أو غير متضادة".
(الرضي ١٤١٤هـ، ١/٦٣٧).

إفراد الحال وتعدد صاحبها في القرآن الكريم:

من الأساليب التي جرت في النظم القرآني مجيء
الحال مفردة لأكثر من صاحب، مما جعل المفسرين
يقفون أمام هذه الصور - التي تعد من مبتكرات القرآن
الكريم في نظمه اللغوي الذي جاء على عادة العرب في
كلامهم تارة وعلى غير عاداتهم تارة أخرى -
مستجمعين ثقافتهم اللغوية وحسهم الإبداعي في
تحليل مكونات النص القرآني، ففي تحديد النحاة
لصاحب الحال في قوله تعالى: ﴿ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ
ذُلُلًا ﴾ (النحل: ٦٩)، يرى المفسرون منهم أن (ذُلُلًا)
حال، صاحبها إما (السبل)، أو ياء المخاطبة المفسرة

(١) الكشاف ٢/٦١٨، والمحرم الوجيز ٣/٤٠٦، والبحر

الحيوانات ذات المنافع التي وهبها الله ﷻ للإنسان كي ينتفع منها قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكَةٌ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُفُونَ ﴿٧٢﴾ وَهُمْ فِيهَا مَنِفَعٌ وَمَشَارِبٌ أَفْلا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾ (يس: ٧١-٧٣)، والنحلة نوع من هذه الأنواع، "فهم يخرجون بالنحل ينتجعون بها ويذهبون، وهي تتبعهم" (الطبري ١٤٢٠، ١٧/٢٤٩). ومن هنا يلزم الحكم بأن صاحب الحال في الآية هي النحلة.

أما الذين حكموا بأن الحال من السبل استدلوا أيضا بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولا﴾ فكما أنّ الأرض مذلة للإنسان فكذلك مذلة للحيوان وسائر المخلوقات لأداء المهمة المنوطة بهم على أكمل وجه، إلا أنّ الطبري لم يفته الترجيح بين هذين القولين، حيث قال ما نصه "وكلا القولين غير بعيد من الصواب في الصحة وجهان مخرجان، غير أنا اخترنا أن يكون نعتا للسبل لأنها إليها أقرب". وهي القاعدة التي استمد منها النحاة فيما بعد حكمهم على صاحب الحال المتعدد عند اللبس.

وقد تجلت نظرية نحو النص بمكوناتها في تناول النحويين للحال وصاحبها في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَعَيْبَرٍ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ (الأنعام: ١٤١)، فقد تبين فيه الفرق بين نحو النص ونحو الجملة، فيرى الزمخشري

الثاني: أنّ التذليل والانقياد إنما هو للنحلة، فهي منوطة بوظيفة معينة يجب عليها القيام بها على أكمل وجه وفي أبهى صورة جبلها الله عز وجل عليها، يقول ابن عاشور: "النحل مسخرة لسلوك تلك السبل لا يعدلها عنها شيء، لأنها لو لم تسلكها لاختل نظام إفراز العسل منها" (ابن عاشور ١٩٨٤هـ، ١٤/٢٠٨).

القول الثالث: أنّ السبل هي المذلة للنحلة ومعبرة ومهيأة تسلكها طرقاً إلى مصادر رزقها ذهاباً وإياباً، يقول الإمام البقاعي: "لما أذن لها في ذلك كله، وكان من المعلوم عادة أن تعاطيه لا يكون إلا بمشقة عظيمة في معاناة السير إليه، نبه على خرقه للعادة في تيسيره لها فقال تعالى: (فاسلكي) أي فتسبب عن الإذن في الأكل الإذن في السير إليه (سبل ربك) أي المحسن إليك بهذه التربية العظيمة لأجل الأكل ذاهبة إليه وراجعة إلى بيوتك حال كون السبل (ذلالاً) أي موطأة للسلوك مسهلة كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولا﴾ (البقاعي د.ت، ١١/١٩٨).

ولا فائدة من مناقشة الرأي القائل بجواز الحال من الاسم الأول أو الثاني، وإنما تجدر الإشارة إلى أن الرأيين الثاني والثالث قد استخدم كل واحد منهما التناص كأحد معايير النصية المؤصلة في نظرية نحو النص في إثبات أحقية الحال بواحد منهما.

فقد اعتمد القائلون بأن (ذلالاً) حالاً من النحلة؛ لأنّ القرآن استعمل هذه المفردة في سياق الحديث عن

منها القمح والشعيرة والذرة، واليقطينة والسلت والعدس والجلبان والأرز، وغير ذلك، واستبعد أن يكون الحال من النخل بأن اختلاف الشكل فيه محدود فلا يكون إلا صغيراً أو كبيراً. وعلى هذا فالحال في الآية من الزرع، إما لأنها الأقرب، أو لأن الاختلاف واقع فيها أكثر من غيرها.

وفي تناول النحاة لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ (الأنعام: ٩٩)، وتحديد صاحب الحال لقوله (مشتبهاً) يتجلى اعتناء النحاة بالمعنى الذي يدور النص في فلكه وعدم الوقوف عند التحليل الجزئي للمفردات والتعسف في تقدير محذوف قد يفقد النص الدلالة والسياق العام الذي أنشئ من أجله، فلم يرض المفسرون تقدير الزمخشري حالاً محذوفة تدل عليها المذكورة حتى تستقيم الجملة، إذ يرى أن الحال المذكورة من الزيتون، وحال الرمان محذوفة تدل عليه المذكورة، (الزمخشري ١٤٠٧هـ، ٥٢/٢) يقول ابن عاشور: " وإنما دعاه إلى ذلك أنه لا يرى تعدد صاحب الحال الواحدة ولا التنازع في الحال". (ابن عاشور ١٩٨٤م، ٧/٤٠٣).

أن الضمير في (مُخْتَلَفًا أَكُلُهُ) للنخل، والزرع داخل في حكمه لكونه معطوفاً عليه. (١٤٠٧هـ، ٧٢/٢)، والأمر كما يقول أبي حيان: "ليس بجيد؛ لأن العطف بالواو لا يجوز إفراد ضمير المتعاطفين" (أبو حيان ١٤٢٠هـ، ٤/٦٦٧)، هذا رأي، ويرى ابن مالك تبعاً للقاعدة النحوية التي تقول "إن الحال لا تكون لغير الأقرب إلا مانع" (ابن مالك ١٩٩٠م، ٢/٣٤٨)، أن الضمير في قوله (أكله) عائد على أقرب مذكور، وهو الزرع وحذفت حال (النخل) لدلالة هذه عليها، وتقدير الكلام إذا: والنخل مختلفاً أكله، والزرع كذلك. (أبو حيان ١٤٢٠هـ، ٤/٦٦٧).

أما الذين تناولوا الآية من خلال النص ومساحته الواسعة وليس من خلال المساحة المحصورة في الحال والتحديد اللفظي لصاحبها فقالوا: إن الهاء في (أكله) عائدة على ما تقدم من هذه الأشياء المنشآت، وعلى هذا لا ينصب تحديد صاحب الحال على واحد من النخل أو الزرع، وإنما كما نقل عن الحوفي وفسره أبو حيان بأن الحال من جميع ما أنشأ من جنات معروشات وغير معروشات؛ لاشتراكها كلها في اختلاف المأكول.

ولأبي حيان توجيه لطيف لتحديد صاحب الحال في الآية يتفق مع المعايير النصية التي تؤكد أن الفيصل بين نحو النص ونحو الجملة تحقق الدلالة في نحو النص وعدم تحققها في نحو الجملة، فقد نظر أبو حيان إلى دلالة (الزرع) وأنواعه المختلفة الشكل جداً، إذ عدَّ

صاحبان، حيث إنَّ الحال جملة (ينزع)، صاحب الحال كما يقول أبو البقاء: "إنَّ شئت من ضمير الفاعل في أخرج، وإنَّ شئت من الأبوين؛ لأنَّ فيه ضميرين لهما"، والذي جعل الحال متوقعاً من الشيطان أو من الأبوين هو مجيء الجملة بضمير الشيطان والأبوين، إلا أن سياق الآية وما تضمنته من معانٍ صرف إجماع المفسرين واللغويين إلى أن صاحب الحال في الآية هو الضمير في (أخرج)؛ لأنَّ الشيطان هو السبب في خروج آدم من الجنة، يقول الإمام الطبري كاشفاً عن سياق الآية: "إنَّ الله تعالى حذر عباده أن يفتنهم الشيطان كما فتن أبويهم آدم وحواء، وأن يجردهم من لباس الله الذي أنزله إليهم، كما نزع عن أبويهم لباسها." (الطبري ١٤٢٠هـ، ١٢/٣٧٥)، وتتضافر الصنعة النحوية مع المعنى والسياق في تحديد صاحب الحال في هذا الأسلوب، حيث يرى النحاة أنه لو كان (ينزع) حالاً من الأبوين لوجب إبراز الضمير؛ لأنه وصف جرى على غير من هوله. (أبوحيان ١٤٢٠هـ، ٣٢/٥).

أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي جَنَّتٍ وَنَعِيمٍ ﴿١٧﴾ فَكَيِّهِينَ بِمَا ءَانَهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَّهَهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿١٨﴾ كُلُّوا وَأَشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ مُتَّكِنِينَ عَلَى سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ (الطور: ١٧-٢٠)، فقد بلغ صاحب الحال ذروته في التعدد حتى توقع اللغويون من المفسرين أن يكون واحداً من

وأقروا بأن صاحب الحال في الآية مجموع ما تقدم من النبات والأعشاب والنخيل والزيتون والرمان، فإنَّ جميع ذلك مشتبه وغير متشابه، يقول الإمام البقاعي: "لما ذكر الأقوات من الثمار والحبوب والأدهان وأشرف الفواكه وأعمها، وكانت أشبه شيء بالآدمي في نشئه وبعثه واتفاقه واختلافه، وكان اشتباه بعضها واختلاف بعضها - مع كونها تسقى بماء واحد وفي أرض واحدة - دالاً على القدرة والاختيار.... قال بانياً حالاً من كل ما تقدم: (مشتبهاً) أي في غاية الشبه بعضه لبعض حتى لا يكاد يتميز... (وغير متشابه)، أي غير طالب للاشتباه مع أنه لا بد من شبه ما، (البقاعي د.ت، ٧/٢١٢)، وهذا الذي ذكره البقاعي قد ألمح إليه العكبري في إعراب القرآن، حيث قال: " (مشتبهاً) حال من الرمان... أو من الجميع"، (العكبري د.ت، ١/٥٢٥)، وأكد ابن عاشور، حيث قال: "ويجوز أن تجعل هذه الحال من جميع ما تقدم من قوله: (نخرج منه جبا متراكباً)، فإنَّ جميع ذلك مشتبه وغير متشابه"، (ابن عاشور ١٩٨٤م، ٧/٤٠٣)، وهذا يدل على أن الذين تعرضوا لتحليل الخطاب القرآني كانوا على دراية بأن النص لا يتجزأ، والمفردات لا يمكن أن تفهم منعزلة عن سياقها التي تدور فيها.

أما الحاصل في قوله تعالى: ﴿يَنْبِئُ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ (الأعراف: ٢٧) فقد تنازعا

شربهم يكون في حالة انكفاء^(١)، (ابن عاشور ١٩٨٤م، ٤٧/٢٧)، وعضد الشيخ اختياره لكون الحال من الفاعل في كلوا واشربوا بما جاء في الحديث عنه ﷺ أنه قال (أما أنا فلا آكل متكئا)^(٢) وبما جاء في التراث اللغوي عن العرب من قول الأعشى:

نَارَ عَتَمِ قُضِبِ الرَّيْحَانِ مُتَكِّئًا

وَخَمْرَةَ مَرَّةً، رَأَوْقَهَا خَضِلٌ^(٣)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تناول البحث نظرية نحو النص بالدراسة والتحليل من خلال تعريف الجملة والفرق بينها وبين الكلام في التراث النحوي وكيف أن النحاة على مر العصور كانوا يقصدون بتعريف الجملة الكلام المفيد

(١) التحرير والتنوير ٤٧/٢٧.

(٢) الحديث بهذا اللفظ في سنن الترمذي باب ما جاء في كراهية الأكل متكئا حديث أبي جحيفة وهب السوائي رقم (١٨٣٠) ج ١٠٨٦/٢، وله شواهد في البخاري: باب الأكل متكئا رقم (٥٣٩٨) بلفظ: (لا آكل متكئا) ورقم (٥٣٩٩) بلفظ: (لا آكل وأنا متكئ) ج ٧ / ٧٢ وفي سنن أبي داود حديث رقم (٣٧٦٩) ج ٣ / ٣٤٨ وابن ماجه حديث رقم (٣٢٦٢) ج ٢ / ١٠٨٦.

(٣) ديوان الأعشى ميمون قيس ص ٥٩ تح د/ محمد حسين

مكتبة الآداب بالجماميز.

خمسة، يقول أبو البقاء: "وَ(مُتَكِّئِينَ): حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (كُلُّوا) أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (وَقَاهُمْ) أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (آتَاهُمْ) أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (فَأَكِهِينَ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ". (العكبري دت، ١١٨٤/٢)، واستظهر أبو حيان أن يكون الحال من الظرف، (أبو حيان ١٤٢٠هـ، ٥٧٠/٩)، وعضد السمين الحلبي اختيار أن يكون الحال من الظرف أولى لكونه عمدة، فالظرف في الآية متعلق بمحذوف خبر (إنَّ)، ومعلوم في الدرس النحوي أن المرفوعات عمد، هذا ما استدلت به الصنعة النحوية على تحديد صاحب الحال من متعدد في الآية.

فإذا ما انتقلنا إلى النظرية النصية التي تعتمد على سياقات متعددة وتستقي من مشارب ومعارف متنوعة نجدها قد تجلت واضحة لدى الطاهر ابن عاشور، الذي يرى أن صاحب الحال هو الضمير في (كلوا واشربوا) مفسراً كيفية وقوع الأكل والشرب بحال كونهم متكئين، معتمداً في ذلك على الحال المعهودة لدى أصحاب الترف والنعيم في الدنيا والهياة التي يتناولون عليها طعامهم وشرابهم، وما صوره القرآن الكريم في قصة يوسف - عليه السلام - حين شاع خبر مراودة امرأة العزيز له بين النسوة في المدينة، فأرسلت إليهن واعتدت لهن متكأ وآتت كل واحدة منهن سكيناً، مما يدل على أن أكل أصحاب القصور أو

المصادر والمراجع

بحيري، سعيد حسن، علم لغة النَّص: المفاهيم والاتجاهات، الطبعة الثانية، القاهرة، مؤسسة المختار، (٢٠١٠م).

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، بيروت، دار طوق النجاة، (١٤٢٢هـ).

برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمنهج، ترجمة: د. سعيد بحيري، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر، (٢٠٠٥م).

بصل، محمد إسماعيل، التراكم العلاماتي بين النَّص المكتوب والنَّص المنطوق، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، سوريا ٣٧٠، السنة الثالثة والثلاثون، ١٩٩٤م
البغدادي، عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة الخانجي (١٤١٨هـ).

البقاعي، إبراهيم بن عمرو بن حسن (٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، د. ط، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، د. ت.

الترمذي، محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، د. ط، القاهرة، مطبعة الحلبي، (١٢٩٥هـ).

وهو ما اصطلاح عليه في الدرس اللغوي المعاصر بـ (النَّص).

ثم أصَّل البحث كلمة النَّص ودلالاتها في اللسان العربي، حيث كشف عن معناها القديم وما يفيد من دلالات لغوية لا ينفك عنها المعنى الاصطلاحي، وكشف البحث عن مضمون نظرية نحو النَّص والطرق التي يمكن من خلالها خدمة النَّص والكشف عن مكوناته.

كما حاول البحث الكشف عن طرق تحليل النَّص والأدوات التي ركز عليها الدرس اللساني المعاصر في الكشف عن مكوناته.

ثم انتقل البحث لدراسة أسلوب الحال في التراث النَّحوي وعرض صورته وأنواعه، وأردف ذلك بدراسة تطبيقية للأساليب التي جاء فيها الحال لأكثر من صاحب، وجهود المفسرين في تحديده، والوسائل التي اعتمدوا عليها في تحديد صاحب الحال من متعدد.

وقد كشفت الدراسة التحليلية لهذه الأساليب عن جذور نظرية نحو النَّص في التراث اللغوي العربي وحضور أطرها ومفرداتها في مناهج المفسرين للنَّص القرآني، مما ساعدهم على إزالة إشكالات كثيرة ومتعددة في الكشف عن معنى النَّص.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة المدني، (١٤١٣هـ).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، د.ت، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة العاشرة، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، د.ط، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لوندجان، القاهرة، ١٩٩٧م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د/ حسن هنداوي، الطبعة الأولى، الرياض، دار كنوز إشبيليا، (١٤٣١هـ).
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- ابن الخباز، شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن علي (٦٣٨هـ)، النهاية في شرح الكفاية، د.ط، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، د.ت.
- دايك، فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة د/ سعيد حسن بحيري، د.ط، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، (١٤٢١هـ).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، القاهرة، فيصل الحلبي، د.ت.
- دي بوجراند، روبرت، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة إلهام أبو غزالة و علي خليل حمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة دار الكتاب بدون تاريخ.
- دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة د/ تمام حسان، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٨هـ.
- الرضي، محمد بن الحسن الإسترباذي (٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، (١٤١٤هـ).
- الزنجشيري، محمود بن عمر بن محمد (٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزنجشيري، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (٧٥٦هـ)، الدرر المصون في علوم الكتاب، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، د.ط، بيروت، دار القلم، د.ت.

- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ)، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ج ٣*، تح د/ عياد الثبتي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- الصبيحي، محمد الأخضر، *مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه*، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، (١٤٢٩هـ).
- الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤٢٠هـ).
- ابن عاشور، محمد الطاهر (١٩٧٣م)، *التحرير والتنوير*، د.ط، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- عبد الرازي، أحمد محمد، *نحو النص بين الأصالة والحداثة*، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٧هـ.
- عبد الرحمن، ممدوح، *النحو والفكر والإبداع دراسة في تفكيك النص وتوثيقه*، د.ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، *بناء الجملة العربية*، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٤١٦هـ.
- عبدالمجيد، جمال، *البدیع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية*، د.ط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.
- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية (٥٤١هـ)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٢هـ).
- عفيفي، أحمد، *نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي*، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م.
- العكبري، عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ)، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق علي محمد البيجاوي، د.ط، القاهرة، مطبعة الحلبي، د.ت.
- العكبري، عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ)، *مسائل خلافة في النحو*، تحقيق محمد خير الحلواني، د.ط، بيروت، دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٧٦٩هـ)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، الطبعة العشرون، القاهرة، مكتبة دار التراث، (١٤٠٠هـ).

- الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية على السور المكية)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار قباء، (١٤٢١هـ).
- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد (٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، القاهرة فيصل الحلبي، د.ت.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (٧١١هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت، دار صادر، (١٤١٤هـ).
- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار هجر للطباعة، (١٤١٠هـ).
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت دار المعرفة، د.ت.
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ)، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق نسيب نشاوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ.
- المبرد، أبو العباس يحيى بن يزيد (٢١٠هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (١٩٩٤م).
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ)، المغني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.